

واختلف الاصحاب في الرفع خلفه ولما مضى فقبل يجب عليه ان يركع في ركوعه  
وقبل لا يجزئ عليه ذلك بل يجب ولا ولا احوط بل لا يجزئ عن قوة وصرح به جماعة  
بان لو لم تكن تقوى الاحتياط وحال القيام باعتماد ونحوه تخبر ذلك  
لا احتياطاً بل كالتصريح واطلاق كلام جماعة يقتضي وجوب الزيادة لها وهو ما  
وان كان في تجزئته نظر بل القول بعين وجوب الزيادة لا يجزئ عن قوة ولو كان الاحتياط  
على اقل مراتب الركوع بحيث لو زاد لم يضر اخرج عن كونها ركعة فتردد بعض الاصحاب  
في جواز الزيادة في كل ركعة بغيرها بل يترتب منها ولا يجزئ عن قوة ويجب في الركوع  
الطمانينة بلا اشكال ولا خلاف فيه عندنا والمداها كما رجوا به استقراء الاحتياط  
وسكنها في حال الركوع بحيث يتفصل هو بغيره عن الارتفاع منه ويجب ان يكون  
بقدر الاحتياط الذكر الواجب فيختلف باختلافه ولو لم يكن منه فضل يجب بقدر  
تقديره والا احتياطاً لا يصرح بعض الاصحاب بالركوع وهو احوط ومعظم الاصحاب  
على انما ليست ركعة ذهب الشيخ الى انها ركعاً فان زاد بها سجدة استقر الاحتياط  
وسكونها فلا يبعد ما قاله انه يتحقق معنى الركوع الذي هو ركع فان زاد بها  
لوا لم يكن ذلك فغير اشكال ولا يجزئ عن الطمانينة بحال الاحتياط وقل الواجب  
ثم يعود اليه وانما تبدل عند بوفه وكلمة قبل الخروج نعم ولو بعد زنت الطمانينة  
مرتب ونحوه اجزاء ذلك وهل يجب احتياطاً في غير فضل الاحتياط وفضل  
يجب وهو احوط بالعلم انما يجب رفع الرأس من الركوع الى ان يستصحب قفا  
فلا يجزئ ان يرفعه السجدة قبل التسليم به سجدة ولو لم يرض في السجدة ولو لم يرض  
السجدة ولم يجزئ عن حال ركوع ثم رفع رأسه في البطلان اشكال وله احوط تركه وهو

يجزئ من ارفع احد سفيها وجوبه وجاز ان يرفعه السجدة بدونه ولو ارفع  
احده بعد السجدة وفي انشاءه سفيها وجوب اقيام ولو زال قبل السجدة وجب الجواز  
سبه فقبل يجب اقيام ثم يرفعه احد السجدة وقبل لا يجب ولا يجزئ عن قوة وصرح  
بجماعة من الاصحاب بان لو اثنى في انفسه الى ما يعتمد عليه وجب تحصيله  
لما يعجزهم فقال ولو مرة ومما ذكره هو احوط لا يجزئ عن قوة ويجب الطمانينة  
حدا لا ينصاف ولا وقا بين الركوع قائماً والركوع جالساً او يكفي ستمناه وهو  
يحسن بالاستقرار والسكون وهل يجزئ وجوبها بالرفقة ارفع لها قبلها  
خلفها لا يجب فيه فضل بالاول وقبل بالثاني وهو الاظهر احوط وهل هي  
ركع فيبطل الصلوة بزوالها سقط وهو سهواً الا فلا يبطل بتركها اختلف الاصحاب  
فذهب الشيخ الى الاول والشيخ الثاني وقبل اولها على ما ذكرنا وجبته جعلت صلاته  
وصحفة بعض الاصحاب وهو في محل نعم ولو لم يجزئ يخرج عن كونها مستتبلاً  
فصارت صلوة واذ اخرج سفيها ولا اشكال ولا شبهة في وجوب الذكر في الركوع  
في حال الاحتياط فلا يجمع مع السكوت فيه سجدة وهل يجزئ مطلق الذكر ولو لم يكن  
تسبيحاً كما قيل والتكبير واجب التسبيح فيه اختلف الاصحاب فقبل بوجوب  
التسبيح فيه ولو لم لا يجزئ فيه وهو احوط وقبل يجزئ مطلق الذكر وهو المحتمل عليهم  
فقبل كفي مطلق ما يبيح ذكرها كما هو مقتضى اطلاق عبارات جمع كبراً ويجب الذكر المطلق  
المشتمل على اسم نعم كما هو مقتضى قول الامور الاخرى وان كان في تجزئته نظر بل القول لا  
لا يجزئ عن قوة وهل يكفي مطلق الذكر ولو كان مقدر التسبيح وهو في ذلك كما لا  
لا انه وصحفاً كما هو مقتضى الاحتياط ويجوز منه مقدر قلت تسبيحاً من بيان واحده

بئس